

1. توفير مصدر للمياه الصالحة للشرب مزود بمرشحات لتنقية المياه، في مناطق غسل الغذاء ومناطق غسل الأواني والمعدات ومناطق غسل الأيدي، وأن تكون خزانات المياه حديثة وغير ضارة ومحكمة الغلق.
2. توفير ثلاجات تبريد أو تجميد بحجم كافٍ لتخزين المواد الخام والغذاء ضمن درجات الحرارة المناسبة لكل مادة غذائية.
3. تكون خزان حفظ الغذاء من مواد مناسبة ومحكمة الغلق ومرتفعة عن الأرض.
4. تكون الأرضية مستوية ومن مادة صماء سهلة التنظيف وغير قابلة لتسرب السوائل.
5. توفير مراافق ملائمة لتنظيف وتطهير و تخزين أدوات ومعدات العمل بحيث تكون هذه المراافق سهلة التنظيف، ومصنوعة من مواد مقاومة للصدأ.
6. تكون المواد التي تتكون منها المنشآة الغذائية غير ضارة ومتابقة للمواصفات الفنية المعتمدة، وسهلة الصيانة والتنظيف.
7. توفير الإضاءة والتهوية المناسبتين في جميع مرفقات المنشآة.
8. وضع الفواصل أو الأبعاد المناسبة للمسافة للفصل بين العمليات التي قد تتسبب في التلوث البادي.
9. توفير قنوات للصرف الصحي ومصممة بشكل يضمن عدم تدفق الأوساخ من المنطقة الملوثة إلى المنطقة النظيفة.
10. توفير دورات مياه كافية ويجب الا تفتح مباشرة على مناطق تداول الغذاء، وتكون ذات جودة جيدة ومتصلة بنظام صرف صحي فعال.
11. تكون آلية التخلص من النفايات والفضلات بطرق علمية وغير ضارة بالصحة.
12. توفير جميع الاشتراطات والظروف والأجهزة والأدوات التي تمنع تلف المواد الغذائية حسب المواصفات المعتمدة لكل مادة.
13. توفير اشتراطات الأمن والسلامة طبقاً للقوانين والقرارات المعمول بها في هذا الشأن.

مادة رابعة

يصدر الترخيص الصحي - وفقاً لأحكام هذا القرار - بناءً على طلب كتائي من صاحب الشأن يقدم للإدارة المختصة، مشفوعاً بالمستندات والبيانات التي يحددها قطاع التفتيش والرقابة.

مادة خامسة

يجب على المطاعم العامة (الثابتة أو المتحركة)، الالتزام بالقانون رقم 112 لسنة 2013 وتعديلاته، واللوائح المنفذة له، وسائر القوانين واللوائح والقرارات السارية ذات الصلة.

مادة سادسة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخه، ويبلغ ملزماً لتنفيذها، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الإدارة المدير العام

صدر في: 17 أكتوبر 2023م

قرار إداري رقم (724) لسنة 2023

بشأن الاشتراطات والضوابط الخاصة بالمطاعم العامة
رئيس مجلس الإدارة المدير العام:

- بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم (112) لسنة 2013
بيانشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، والمعدل بالقانون رقم (16)
لسنة 2019، واللوائح المنفذة له،

- وعلى المرسوم بقانون رقم (116) لسنة 1992 بشأن التنظيم
الإداري وتحديد الاختصاصات والتوفيق فيها،

- وعلى المرسوم رقم (22) لسنة 2023 بشأن تشكيل أعضاء
مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والتغذية،

- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1162) لسنة 2013 بتحديث
الوزير المختص بالإشراف على الهيئة العامة للغذاء والتغذية،

- وعلى المادة رقم (5) من القرار الوزاري رقم (25) لسنة 2017
بشأن لائحة التراخيص الصحية للهيئة العامة للغذاء والتغذية،

- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2021 بشأن اعتماد الهيكل
التنظيمي للهيئة العامة للغذاء والتغذية،

- وعلى القرار الوزاري رقم (5) لسنة 2023 بشأن تفويض رئيس
مجلس الإدارة المدير العام بعض الاختصاصات وتعديلاته،

- وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والتغذية باجتماعه
رقم 7 / 2023 المنعقد بتاريخ 24/9/2023م

- وبناء على مقتضيات مصلحة العمل.

قرار

مادة أولى

يجوز مزاولة نشاط المطاعم العامة (الثابتة أو المتحركة) إلا بعد الحصول على ترخيص صحي أو موافقة من الهيئة العامة للغذاء والتغذية، وفقاً للاشتراطات والضوابط الواردة بهذا القرار.

مادة ثانية

لا يجوز إصدار الترخيص الصحي للمطاعم العامة (الثابتة أو المتحركة) إلا بعد التأكيد من الآتي:

1. استيفاء الاشتراطات والضوابط الواردة في هذا القرار.

2. الحصول على التراخيص والموافقات والمستندات اللاحمة والتي يحددها قطاع التفتيش والرقابة في الهيئة.

3. تحديد موقع المطعم العام، وأوقات رحلاته إذا كان متحركاً، وإخطار الهيئة في حال أي تغير.

مادة ثالثة

بالإضافة إلى أي اشتراطات تقرر الهيئة إضافتها بعد صدور هذا القرار، يجب على المطاعم العامة (الثابتة أو المتحركة) الالتزام بالاشتراطات التالية أثناء مدة سريان الترخيص: